مـركـز الميـزان لحقـوق الإنسـان

AL-MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

مشكلة أوجدها الاحتلال وحاول قاصرة سببها الحصار

تقرير خاص موجز حول مكب اليرموك للنفايات

غزة، مارس 2011

تعتبر حماية البيئة من التلوث ضامن أساسي لحماية حقوق الإنسان، وهو بذلك يتجاوز أهميته كحق من حقوق الإنسان بذاته، ليلقي بآثار فعالة على جملة من حقوق الإنسان الأخرى. فعلاقة الإنسان بالبيئة علاقة تبادلية، إذ يؤثر كل نشاط إنساني في البيئة، وكذلك تؤثر البيئة على حياة الإنسان بشكل كبير. ويستحيل الفصل بين قضايا البيئة وغيرها من قضايا حقوق الإنسان، فحماية الحق في البيئة النظيفة والآمنة يعني حماية حقوق الإنسان الأخرى كالحق في مستوى معيشي لائق بما في ذلك الحق في الصحة والسكن الملائم والماء والحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

وتعاني أوضاع البيئة في قطاع غزة من مشكلات كبيرة ومتنوعة، منها ما هو مرتبط بالعدوان الإسرائيلي المباشر وأنواع الأسلحة المستخدمة والتي تلحق أضراراً كبيراً بالبيئة - كما هو الحال مع الذخائر التي يستخدم في تصنيعها اليورانيوم المنضب واستخدام الفسفور الأبيض على نطاق واسع - وطرق التخلص من المياه العادمة، ومنع إسرائيل لمياه الأمطار من الانسياب طبيعياً إلى قطاع غزة. ومنها ما يتسبب به الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة من آثار كارثية على الوضع البيئي.

تتناول ورقة الحقائق هذه قضية واحدة صغيرة، تتمثل في واقع محطة تجميع وترحيل النفايات الصلبة في منطقة اليرموك وسط مدينة غزة، وتحاول أن تلقي الضوء على أن وجود هذه المحطة يعود بشكل أساسي لممارسات إسرائيل خلال السنوات الماضية، وأن عدم التخلص منها ومن آثارها البيئية والصحية أيضاً يعود للحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع، والذي يحول دون إدخال المعدات اللازمة لإدارة النفايات بالطريقة المناسبة.

مكب اليرموك: موقع يشكل انتهاك[1]

يعد مكب اليرموك أكبر مكب للنفايات الصلبة في مدينة غزة، تبلغ مساحته حوالي ثلاث دونمات، ويقع في حي الدرج المكتظ وسط المدينة، ويوجد في محيطه مجمع للمدارس ومتنزه البلدية ومسجد شهداء الأقصى ومجمع المحاكم ومركز القطان للطفل وملعب اليرموك. وهذا بدوره يضاعف من الآثار البيئية السلبية التي تمس بجملة من حقوق الإنسان، حيث تعاني المنطقة المحيطة بمكب اليرموك من الروائح الكريهة المنبعثة من المكب والحشرات الضارة منذ ما يقارب 25 عاماً. ولم تفلح الإدارات السابقة لبلدية غزة طيلة هذه الفترة من إيجاد حلول للتخلص من المكب الذي كان يؤثر على جودة الهواء في المنطقة وعلى المياه الجوفية، وكذلك على نشر الأمراض بسبب وجود الحشرات في منطقة مكتظة.

ويعود السبب في إنشاء مكب اليرموك للنفايات، الذي أنشئ سنة 1987، إلى المضايقات والقيود التي فرضتها قوات الاحتلال مع بدء الانتفاضة الأولى عام 1987. فقبل ذلك العام كان نقل النفايات يتم إلى المكب المركزي في قرية وادي غزة (جحر الديك) جنوب مدينة غزة مباشرة. وكانت هذه القيود تسببت في مئات المرات بمنع البلدية من إيصال النفايات إلى المكب الرئيس في وادي غزة، الأمر الذي دفع البلدية إلى البحث بدائل فكان اختيار المنطقة القريبة من ملعب اليرموك كمحطة لتجميع وإعادة ترحيل النفايات إلى المكب الرئيس في وادي غزة جنوب شرق مدينة غزة.

---

[1] المعلومات الواردة في الورقة تعتمد بشكل أساسي على مقابلة أجراها الباحث مع معين أبو القمبز، مدير عام الصحة والبيئة في بلدية غزة، بتاريخ2011/2/22.

مكب اليرموك مشكلة أوجدها الاحتلال وفاقمها الحصار

تواجه بلدية غزة مشكلة في جمع وترحيل النفايات لعدم وجود سيارات كافية؛ أو لتعرض بعض السيارات لأعطال كثيرة، حيث لم تتسلم البلدية منذ العام 2000 أي شاحنة لجمع وترحيل النفايات واعتمدت علي شاحناتها المتوفرة لديها، وكان عددها حوالي (60) شاحنة مختلفة الأحجام والأغراض. وكان النظام المتبع في ذلك الوقت يتمثل في جمع النفايات من أمام المنازل وترحيلها إلي مكب النفايات في منطقة جحر الديك مباشرةً.

ومع بداية الانتفاضة الثانية في شهر سبتمبر/أيلول 2000، وفي ظل ممارسات الاحتلال التي عمدت آنذاك مراراً على تقطيع أوصال قطاع غزة وتقسيمه إلى أجزاء بشكل لم يسمح لشاحنات البلدية أن توصل حمولتها من النفايات إلى المكب الرئيس. وزادت حدة المضايقات في كثير من الأحيان لتصل إلى إغلاق الطريق الشرقي "شارع الكرامة"، وهو الشارع الوحيد التي تسلكه الشاحنات للمكب. وقد أدى ذلك في حينه إلى قيام بلدية غزة بإيجاد طرق التفافية طويلة، حيث أصبحت الشاحنات تمر عبر طريق الساحل إلي وادي غزة ثم تمر من بيارة الريس في قرية وادي غزة ومنها إلى المكب، وهي طرق ترابية غير معبدة تسببت بأعطال كبيرة للشاحنات، وبمعاناة شديدة لسكان المنطقة. واستمر هذا الوضع حتى تنفيذ الاحتلال لخطة الفصل أحادي الجانب في شهر سبتمبر/أيلول 2005، وفي حينه كانت قد فقدت البلدية العديد من الشاحنات نتيجة لتهالكها.

ولاحقاً لفرض إسرائيل الحصار على قطاع غزة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وتصعيده بشكل غير مسبوق بعد الحركة سيطرتها على القطاع في تاريخ 14 يونيو/حزيران 2007، زاد الوضع سوءاً حيث لم تستطع البلدية توفير شاحنات جديدة أو حتى توفير قطاع غيار وصيانة للشاحنات الموجودة، مما ترجم ببقاء 30 شاحنة متهالكة فقط مستمرة في الخدمة، وهي لا تلبي الحد الأدنى من الخدمات الضرورية لإدارة النفايات التي تنتجها محافظة غزة والمقدرة بحوالي (600 طن) يومياً.

ومع تسلم المجلس البلدي الحالي في نهاية عام 2007 مهامه، عمل على إدارة الأزمة من خلال التواصل مع المانحين والذي حصل منهم على دعم مشاريع تشغيلية لإدارة النفايات من خلال تشغيل (250) شخص يقودون عربات الكارو، وحيث أن المكب المركزي يبعد عن مركز المدينة (16) كيلومترا ذهاباً وإياباً، فإن العربات لا تستطيع أن تصل إلي هذا المكب، وعليه أصبح مكب اليرموك يحوي جميع ما تنتجه محافظة غزة من نفايات، وأصبحت المشكلة تتمثل في صعوبة إعادة ترحيل كامل الكمية يومياً بسبب النقص في عدد الشاحنات، وممارسات قوات الاحتلال المتواجدة على مقربة من المكب الشرقي والتي تطلق النيران على المتواجدين من وقت لآخر سيما وقت المساء والذي يحول دون القدرة على إعادة ترحيل النفايات.

مكب اليرموك والحلول القاصرة بسبب الحصار

أشارت بلدية غزة في مقابلة مع مركز الميزان إلى أنها تواصلت مع الحكومة في غزة للحصول على تمويل طارئ كمنحة من حكومة غزة لشراء شاحنات كبيرة من السوق المحلي بغرض استخدامها في إعادة ترحيل النفايات، وبلغت قيمة المنحة 200 ألف دولار أمريكي، وتم شراء (3) شاحنات الأمر الذي مكّن البلدية من البدء بترحيل ما مقداره 60% من النفايات الموجودة في المكب يومياً.

كما سعت البلدية لتجنيد تمويل من عدة جهات مانحة لنقل مكان محطة تجميع وإعادة ترحيل النفايات في منطقة اليرموك المكتظة بالسكان والمؤسسات، وتمكنت من تجنيد تمويل من مؤسسة كوبي الإيطالية، مما مكنها من شراء شاحنتين إضافيتين. كما قام صندوق البلديات الممول من البنك الدولي بمساعدة البلدية في تصنيع حاويات قمامة كبيرة وتوزيعها على معظم أحياء مدينة غزة. ونجحت هذه الطريقة في استيعاب الجزء الأكبر من النفايات التي تجمعها عربات الكارو. كما تم التعاقد مع القطاع الخاص لنقل جزء من هذه الصناديق وترحيلها إلى المكب الرئيس في وادي غزة.ونجحت هذه الإجراءات في تخفيف الضغط عن محطة اليرموك ليصل حجم النفايات فيها إلى ثلث متوسط كميات النفايات السابقة والمنتجة من مدينة غزة.

ومنذ منتصف عام 2010 أصبحت الكمية التي تأتي إلي محطة اليرموك ترحل في اليوم نفسه إلي مكب وادي غزة وبالتالي انتهت أكثر من 90% من المشكلة.

ولإنهاء المشكلة بشكل جذري على البلدية ان تواصل جهود تجنيد التمويل مع جميع الجهات الدولية والعربية المانحة، للحصول على منح لشراء عدد أكبر من الشاحنات للتمكن من جمع النفايات من المنازل وترحيلها كمباشرة إلى المكب الرئيس.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن الاحتلال لم يزل يشكل عقبة كبيرة أمام إدارة قطاع النفايات بطريقة مناسبة، فعلاوة على العقبات التي يضعها وتحول دون ترحيل النفايات إلى المكب الرئيس فإنه أيضاً يمنع دخول الشاحنات الناقلة للنفايات إلى القطاع. فعلى سبيل المثال يوجد لبلديات قطاع غزة (22) شاحنة تم شراؤها عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبتمويل ياباني منذ أكثر من (3) سنوات وهي موجودة في مدينة رام الله، ويتم دفع أجرة التخزين بتكلفة تزيد عن (10) آلاف دولار.

وسعت البلديات مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للضغط على دولة الاحتلال لإدخال الشاحنات إلا أنها وحتى تاريخه لم تتمكن من إدخال أي من هذه الشاحنات، وجدير بالذكر أن مدينة غزة بحاجة إلى (80) شاحنة لنقل النفايات، و(3000) حاوية للنفايات.

على ضوء الحقائق التي أوردتها هذه الورقة، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للالتزام بمسؤولياتها تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة، ورفع الحصار والسماح بإدخال المعدات اللازمة لإدارة النفايات في القطاع، وذلك للتخلص من مكب النفايات الذي يقع في منطقة حساسة وسط المدينة مشكلاً انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

انتهى